مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/2/7

من التفاوض إلى إعادة هندسة التوازن

المحادثات الأمريكية – الإيرانية في ضوء منطق القوة وحدود الدبلوماسية

قسم الابحاث

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

تقدير موقف

2026/2/7

من التفاوض إلى إعادة هندسة التوازن
المحادثات الأمريكية – الإيرانية في ضوء منطق القوة وحدود الدبلوماسية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

قسم الابحاث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

لا تنبع أهمية المحادثات الأمريكية–الإيرانية من مضمونها التفاوضي المباشر، ولا من احتمالات نجاحها أو فشلها في التوصل إلى اتفاق محدد، بل من السياق البنيوي المعقد الذي أعاد إنتاجها بوصفها خياراً شبه إلزامي لكلا الطرفين. فهذه المحادثات لا تعكس تحسناً فعلياً في العلاقات الثنائية، ولا تشير إلى تحول نوعي في التصورات الاستراتيجية المتبادلة، بقدر ما تعبّر عن لحظة توازن سلبي فرضتها حدود القوة وحدود الردع في آن واحد.

تأتي هذه المفاوضات في بيئة إقليمية ودولية تشهد تآكلاً في أنماط الضبط التقليدية للصراعات، وتراجعاً في قدرة القوى الكبرى على فرض تسويات شاملة، مقابل تصاعد أنماط إدارة الأزمات المؤقتة. وفي هذا السياق، تبدو العلاقة الأمريكية–الإيرانية مثالاً واضحاً على صراع بلغ مستوى من التعقيد جعل الاستمرار في المواجهة المباشرة مكلفاً، والتوصل إلى تسوية نهائية مستقرة شبه مستحيل، ومن ثم يصبح التفاوض مساحة وسطى لإدارة هذا المأزق.

تعكس المحادثات، من جهة، مأزقاً أمريكياً في التعامل مع توسع نفوذ إيراني خارج منطق الردع التقليدي، مستنداً إلى أدوات غير متماثلة وشبكات نفوذ عابرة للحدود، إذ لم تفلح العقوبات الاقتصادية ولا التهديدات العسكرية في تقويضه بشكل حاسم. كما تعكس، من جهة أخرى، مأزقاً إيرانياً موازياً يتمثل في صعوبة تحويل هذا النفوذ الإقليمي إلى مكاسب استراتيجية مستدامة، في ظل كلف اقتصادية متراكمة، وضغوط اجتماعية داخلية،

وتزايد العزلة السياسية، بما يحد من قدرة طهران على الاستمرار في سياسة التصعيد المفتوح دون تعريض استقرارها الداخلي لمخاطر جدية.

من هذا المنظور، لا تبدو المفاوضات خياراً نابعاً من تقارب في الرؤى أو من إرادة مشتركة لإعادة بناء العلاقة، بل أداة وظيفية لإدارة اختلالات قائمة، وآلية لضبط السلوك المتبادل ضمن سقوف محسوبة، دون المساس بجوهر الصراع أو إعادة تعريف أسسه. وهو ما يفسر الطابع الدوري والمتقطع لهذه المحادثات، وغياب التراكم المؤسسي فيها، وتحولها إلى مسار قابل للتعليق والاستئناف بحسب تبدل موازين الضغط، دون أن يترتب على ذلك كلفة سياسية كبرى على أي من الطرفين.

الأهم من ذلك، أن هذه المفاوضات تكشف عن تحول أعمق في طبيعة الصراع نفسه، من كونه صراعاً قابلاً للحسم أو التسوية، إلى صراع يُدار عبر أدوات متعددة تتراوح بين الردع، والتفاوض، والتصعيد غير المباشر. وفي هذا الإطار، لا تمثل المحادثات الأمريكية–الإيرانية نقيضاً للصراع، بل أحد تجلياته، وجزءاً من ديناميته المتحركة التي تبقي التوتر تحت عتبة التصعيد غير المسيطر.

أولاً: التفاوض في بيئة انعدام الثقة البنيوية

في الأدبيات الكلاسيكية للتفاوض الدولي، يفترض أن يمثل الحوار مساراً مغايراً للصراع. غير أن الحالة الأمريكية–الإيرانية تكشف عن أنموذج مختلف، إذ يعمل التفاوض بوصفه امتداداً للصراع بأدوات

أخرى، فغياب الثقة المتراكمة وتاريخ الصدام غير المباشر جعلا من المفاوضات ساحة إضافية لتبادل الضغوط، لا مساحة لبناء تفاهمات مستقرة.

تظهر هذه الإشكالية بوضوح في التناقض بين الخطاب والممارسة؛ ففي الوقت الذي تُعلن فيه الرغبة في الحوار، تستمر سياسات الردع، وتحافظ على أوراق الضغط القصوى، بما في ذلك العقوبات والوجود العسكري ودعم الحلفاء الإقليميين. هذا التوازي لا يعكس ازدواجية بقدر ما يعكس طبيعة تفاوضية قائمة على الشك المتبادل، حيث يُنظر إلى أي تنازل غير قابل للعكس بوصفه مخاطرة استراتيجية.

إن أحد أعمق العوائق البنيوية في هذه المحادثات يتمثل في غياب آليات ضمان موثوقة. فالولايات المتحدة الأمريكية، بحكم طبيعة نظامها السياسي، غير قادرة على تقديم التزامات طويلة الأمد تتجاوز دورة الإدارة، بينما ترى إيران في هذا العجز دليلاً على هشاشة أي اتفاق محتمل. هذه المعضلة، التي تناولتها تحليلات Chatham House، تجعل من أي تفاهم عرضة للانهيار بمجرد تغير السياق السياسي الداخلي في واشنطن.

ثانياً: المقاربة الأمريكية – التفاوض بوصفه أداة ضبط استراتيجي

تشير تحليلات Washington Institute إلى أن التحول الأكثر دلالة في السياسة الأمريكية تجاه إيران لا يتمثل في تبدل الأهداف المعلنة أو الخطاب السياسي، بل في إعادة تعريف سقف الطموح

الاستراتيجي نفسه. فبدل الرهان على إحداث تغيير جوهري في سلوك إيران أو السعي إلى إعادة دمجها الكامل في النظام الدولي بشروط أمريكية، باتت المقاربة السائدة في واشنطن تنطلق من افتراض أكثر تواضعاً مفاده أن إدارة التهديد أكثر واقعية من محاولة إنهائه.

هذا التحول يعكس إدراكاً متزايداً داخل دوائر صنع القرار الأمريكية بأن أدوات الردع التقليدية، من عقوبات اقتصادية قصوى وضغوط سياسية وعسكرية، لم تنجح في تفكيك البنية السلوكية للنفوذ الإيراني، بل أسهمت في بعض الحالات في تعزيز اعتماده على أدوات غير متماثلة أقل كلفة وأكثر مرونة. كما كشف هذا الإدراك عن حدود القدرة الأمريكية على تحمل كلفة مواجهة مفتوحة في بيئة إقليمية متشابكة، إذ لا يمكن عزل الصراع مع إيران عن تداعياته على أمن الحلفاء وأسواق الطاقة والاستقرار الإقليمي الأوسع.

في هذا السياق، أعيد توظيف المفاوضات بوصفها أداة للضبط الاستراتيجي لا مساراً لتسوية شاملة. فالحوار مع إيران لم يعد ينظر إليه كمدخل لإعادة بناء العلاقة الثنائية، بل كوسيلة لتقليص هوامش المخاطرة، ومنع انتقال التهديد من مستوى قابل للإدارة إلى مستوى انفجاري يصعب احتواؤه. وهو ما يفسر استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للقبول باتفاقات جزئية أو مؤقتة، تركز على كبح عناصر بعينها من السلوك الإيراني كالبرنامج النووي دون السعي إلى معالجة شاملة لمصادر التوتر الأخرى.

يتقاطع هذا التحول مع الطابع الشخصي الذي تبناه دونالد ترامب للسياسة الخارجية، حيث ينظر إلى الاتفاقات الدولية من زاوية الجدوى السياسية الآنية وإمكانية تسويقها داخلياً، أكثر من كونها ترتيبات مؤسسية طويلة الأمد. في هذا الإطار، يعاد تعريف النجاح التفاوضي بوصفه إنجازاً قابلاً للقياس السريع، لا عملية تراكمية لإعادة تشكيل بيئة استراتيجية معقدة.

غير أن هذا المنطق يصطدم بطبيعة الصراع مع إيران، الذي لا يقوم على معادلات الربح والخسارة المباشرة، بل على صراع ممتد حول النفوذ والشرعية وترتيبات الأمن الإقليمي، فالتعامل مع الملف الإيراني بمنطق الصفقة يفترض إمكانية الفصل بين القضايا، وتحديد ثمن واضح لكل تنازل، وهو افتراض يتناقض مع واقع تشابك الملفات، حيث يشكل الملف النووي، والنفوذ الإقليمي، والقدرات الصاروخية، وأدوار الوكلاء شبكة واحدة يصعب تفكيكها باتفاق جزئي.

وعليه، فإن حدود المقاربة الأمريكية لا تكمن فقط فيما تريده من إيران، بل في الأداة المفاهيمية التي تدار بها عملية التفاوض. فطالما ظل التفاوض محكوماً بمنطق الصفقة القصيرة الأمد، ستبقى نتائجه رهينة الظرف السياسي، وعرضة للتآكل السريع، وغير قادرة على إنتاج استقرار مستدام، حتى وإن نجحت مؤقتاً في منع التصعيد أو تأجيل الانفجار.

ثالثاً: إيران – التفاوض بوصفه إعادة تموضع تكتيكي

تنطلق إيران في تعاملها مع المفاوضات من تصور مغاير جذرياً لطبيعتها ووظيفتها. فهي لا تنظر إلى الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفه مساراً يقود إلى تسوية نهائية أو إعادة تطبيع للعلاقات، بل كآلية مؤقتة لإعادة التموضع في لحظة يتزايد فيها الضغط الاقتصادي والسياسي إلى مستويات تهدد هوامش الحركة الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، يُفهم التفاوض في العقل الاستراتيجي الإيراني كأداة لإدارة الضغوط، لا كمدخل لإعادة صياغة العلاقة مع الخصم.

تشير تحليلات Chatham House إلى أن ما يوصف بالمرونة الإيرانية لا يمثل تراجعاً في المواقف الجوهرية، بل مرونة محسوبة ومقننة تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين تخفيف الكلفة الاقتصادية المتراكمة والحفاظ على عناصر الردع الأساسية التي تراها طهران ضرورية لضمان أمنها وبقائها في بيئة إقليمية معادية. فإيران، وفق هذا المنظور، لا تفصل بين الداخل والخارج في حساباتها التفاوضية، بل تنظر إلى تخفيف العقوبات بوصفه وسيلة لتخفيف الضغط الداخلي، بما يتيح لها الاستمرار في تبني سياسات إقليمية نشطة دون الانزلاق إلى أزمة داخلية حادة.

في هذا السياق، يصبح إصرار طهران على حصر المفاوضات في الملف النووي تعبيراً عن ترتيب هرمي للأولويات الاستراتيجية، فالبرنامج النووي، بالنسبة لإيران، يمثل ملفاً قابلاً للإدارة التفاوضية

نظراً لطابعه التقني وإمكانية ضبطه عبر آليات زمنية ورقابية، في حين تعد القدرات الصاروخية وشبكات النفوذ الإقليمي مكونات بنيوية في معادلة الردع غير المتكافئ التي بنتها على مدى عقود.

من هذا المنطلق، ترى طهران أن إدراج هذه الملفات ضمن سلة تفاوض واحدة من شأنه أن يؤدي إلى تفكيك متدرج لمنظومة الردع لصالح خصومها الإقليميين والدوليين، دون تقديم ضمانات مقابلة كافية. فالصواريخ، والوكلاء الإقليميون، وعمق النفوذ الجغرافي، لا تعامل في التفكير الإيراني كأدوات ضغط قابلة للمساومة، بل كشبكة أمان استراتيجية تعوض عن اختلال موازين القوة التقليدية مع الولايات المتحدة وحلفائها.

وعليه، فإن السلوك التفاوضي الإيراني لا يمكن فهمه بوصفه تعنتاً أو مناورات تكتيكية قصيرة الأمد، بل كنتاج رؤية استراتيجية تعتبر أن التنازل الحقيقي ليس في مستوى التخصيب أو آلياته، بل في المساس بالبنية الردعية ذاتها، وهو ما يفسر السقف الصلب الذي تضعه طهران لأي مسار تفاوضي يتجاوز الملف النووي، ويكشف في الوقت نفسه عن حدود المرونة الممكنة، مهما بلغت حدة الضغوط الاقتصادية والسياسية.

رابعاً: إسرائيل وديناميات الإفساد البنيوي للمفاوضات

يبرز التباين الجذري بين المقاربة الأمريكية والإسرائيلية في توصيف التهديد الإيراني، ففي حين تتعامل واشنطن مع إيران كخطر قابل للإدارة، ترى إسرائيل فيها تهديداً وجودياً لا يمكن احتواؤه باتفاقات

جزئية. هذا التباين ينعكس مباشرة على مسار المفاوضات، إذ تعمل إسرائيل باستمرار على تضييق هامش المناورة الأمريكي، ودفعه نحو مواقف أكثر تشدداً.

تصف العديد من التقارير المنشورة في هذا الخصوص، أن هذا الدور بأنه لا يهدف بالضرورة إلى إفشال المفاوضات، بل إلى إعادة تعريف شروط النجاح بشكل يجعل أي اتفاق غير مرضٍ لإسرائيل اتفاقاً غير قابل للاستمرار. ومن ثم فإن أحد أوجه القصور الجوهرية في المحادثات الأمريكية–الإيرانية يتمثل في غياب إطار إقليمي داعم. فالتفاوض الثنائي، في بيئة إقليمية متعددة الفاعلين، يؤدي بالضرورة إلى اختلال في التنفيذ، حيث تفرغ الاتفاقات من مضمونها عبر ساحات الصراع غير المباشر. وعليه تشير معظم الدراسات الحديثة إلى أن أي تسوية لا تدمج في تصور أمني إقليمي أوسع ستبقى عرضة للتآكل، وهو ما يفسر فشل التجارب السابقة في تحويل الاتفاق النووي إلى ركيزة استقرار مستدام.

خاتمة تحليلية: مفاوضات الضرورة وحدود الاستقرار الممكن

تكشف المحادثات الأمريكية–الإيرانية عن نمط تفاوضي لا تحكمه القناعة بإمكانية التسوية، بل تفرضه ضرورات إدارة مأزق استراتيجي مزدوج. فهي ليست نتاج تقارب في الرؤى أو إعادة تعريف متبادل للمصالح، وإنما انعكاس لحالة توازن سلبي بلغ فيها التصعيد حدوده القصوى دون أن ينجح في إنتاج حسم، بينما باتت كلفة الاستمرار فيه أعلى من كلفة فتح قنوات تفاوض محدودة ومشروطة.

مـن هـذا المنظـور، لا تمثـل المفاوضـات مسـاراً تصاعديـاً نحـو الاسـتقرار، بـل آليـة دوريـة لإعـادة ضبـط التوتـر، تُسـتخدم كلمـا اقـترب الـصراع مـن عتبـة التصعيـد غـير المسـيطر، وتُعلـق كلمـا أعيـد إنتـاج تـوازن هـش يسـمح بـإدارة الخـلاف دون تسـويته. وهـو مـا يفـسر قابليتهـا الدائمـة للتجميـد والاسـتئناف، وغيـاب أي تراكـم مؤسـسي أو سـياسي يضمـن اسـتدامتها، سـواء عـلى مسـتوى الالتزامـات أو عـلى مسـتوى الثقـة المتبادلـة.

تعكـس هـذه الديناميـة تفاعـل ثـلاث اسـتدلالات منطقيـة متباينـة لا تلتقـي إلا بسـبب تعقيـد حركـة المتغـيرات: منطـق الصفقـة فـي المقاربـة الأمريكيـة، الـذي يسـعى إلى تقليـص المخاطـر بأقـل كلفـة سياسـية ممكنـة دون الانخـراط فـي إعـادة هندسـة شـاملة للنظـام الإقليمـي؛ ومنطـق البقـاء فـي المقاربـة الإيرانيـة، الـذي ينظـر إلى التفـاوض كأداة لتخفيـف الضغـوط دون المسـاس بالبنيـة الردعيـة الـتي يقـوم عليهـا النفـوذ الإقليمـي؛ ومنطـق الإفسـاد الوقائـي فـي المقاربـة الإسرائيليـة، الـذي يعمـل عـلى إبقـاء سـقف التهديـد مرتفعاً ومنـع تحـوّل أي اتفـاق جزئـي إلى قاعـدة اسـتقرار طويـل الأمـد.

فـي ظـل هـذا التفاعـل، تبـدو أقـصى مـا يمكـن أن تنتجـه المفاوضـات هـو اسـتقرار وظيفـي مؤقـت يحـد مـن احتمـالات المواجهـة المباشرة دون أن يعالـج جـذور الـصراع أو يعيـد تعريـف قواعـده. فغيـاب إطـار أمـني إقليمـي جامـع، واسـتمرار الاعتمـاد عـلى أدوات الـردع غـير المتكافئ، وتحـول التفـاوض إلى أداة لإدارة الأزمـات بـدل حلهـا، كلهـا عوامـل تجعـل مـن أي اتفـاق محتمـل تسـوية ناقصـة بطبيعتهـا وقابلـة للتـآكل مـع أول اختبـار جـدي.

وعليه، يمكن القول إن المسار التفاوضي في صورته الحالية مرشح للاستمرار لا بوصفه طريق سلام مستدام، بل كجزء من بنية الصراع ذاتها، يستخدم لإعادة توزيع الكلف وتأجيل الانفجار، لا لمنعه جذرياً. فطالما بقيت الفجوة قائمة بين إدارة التهديد ومعالجة أسبابه، وبين الضبط التكتيكي وبناء الترتيبات الاستراتيجية، ستظل المفاوضات محكومة بمنطق الضرورة وبإنتاج هدنة سياسية مؤقتة أكثر مما تنتج حلولاً نهائية.

بهذا المعنى، لا تكمن خطورة فشل المفاوضات في احتمال العودة الفورية إلى الحرب بقدر ما تكمن في تطبيع حالة الاستنزاف والحرب، حيث يصبح التوتر المزمن هو الوضع الطبيعي، وتتحول المفاوضات من استثناء دبلوماسي إلى آلية اعتيادية لإدارة صراع مفتوح بلا أفق واضح للتسوية.

المصادر المعتمدة

1. خيارات السياسة الأمريكية تجاه إيران، ودور العقوبات والضغط العسكري في إدارة الأزمة، وهو مفيد لتفسير التحول الأمريكي في المقاربة التفاوضية.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-mili-?tary-options-iran-means-search-end

2. تحليل لمسار المفاوضات الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية

https://www.chathamhouse.org/2026/01/greenland-vene-zuela-iran-chatham-house-analyses-how-us-power-reshap-?ing-new-world-order

3. دراسة واشنطن انستيوت

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-military-options-iran-means-search-end

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org